الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الثانية

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 02

*** تاريخ الاجتماع:** الثلاثاء 24 أكتوبر 2023

*** جدول الأعمال:**

I. مواصلة النظر في:
- ✓استشارة الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار،
- ✓مقترحات التكوين الأكاديمي،

II. النظر في:
- ✓مقترح قانون عدد 2023/23 يتعلّق بسنّ قانون استثنائي لإدماج، بصفة خاصة، خريجي التعليم العالي من طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية،
- ✓مقترح قانون عدد 2023/35 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 مُؤرخ في 11 جوان 2018 والمتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

*** الحضور:**

- الحاضرون: 10
- المعتذرون: 00
- الغـائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 03

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و30 دق
*** رفع الجلسة:** الساعة 14 و50 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2023 لمواصلة النظر في استشارة الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار ومقترحات التكوين الأكاديمي، والنظر في مقترحي قانونين الأول عدد 2023/23 يتعلق بسنّ أحكام استثنائية لإدماج –بصفة خاصة– خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية، والثاني عدد 2023/35 يتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

1.مقترح قانون عدد 2023/23 يتعلق بسنّ أحكام استثنائية لتشغيل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا:

قبل الشروع في النقاش العام، طلبت اللجنة من نائب عن جهة المبادرة تقديم مقترح القانون حيث بيّن دواعي هذا المقترح وقدّم بعض التوضيحات المتصّلة ببعض الفصول على غرار ما تعلق بالفئة العمرية المعنية والشروط الواجب توفرها في الراغبين في تقديم الترشحات وكيفية انتدابهم، مؤكّدا أنّ مقترح هذا القانون سيكون بمثابة الآلية التي سيتم من خلالها إنقاذ شريحة عانت التّهميش والمصاعب الاجتماعية والنفسية لسنوات.

ورغم تثمين أعضاء اللجنة لمضامين هذا المقترح، فقد تقدّم عدد منهم بجملة من الاستفسارات تعلّقت خاصّة بمدى جدوى هذا المقترح –على أهميّته– في ظل وجود القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي والذي لم يكن بالإمكان تطبيقه. كما أبدى المتدخّلون جملة من الملاحظات حول ما ورد في عدد من الفصول على غرار الإجحاف في حقّ من يستثنيهم هذا النص من نفس الفئة العمرية، والانعكاس المحتمل لهذه الأحكام الجديدة على ميزانية الدولة وعلى برامج الانتدابات للمتخرجين الجدد، إضافة إلى عدم التطرّق إلى موضوع التقاعد لهذه الفئة وعدم الوضوح بخصوص التقاطعات الممكنة لهذا النصّ مع النصوص القانونية ذات العلاقة سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو في القطاع العام.

وفي نفس السياق، اقترح بعض النواب ضبط الفترة الزمنية لتطبيق الأحكام الاستثنائية المضمّنة بهذه المبادرة التشريعية وتحديد السنّ القصوى التي لا يجب تجاوزها بالنسبة للفئة العمرية التي سيتمّ انتدابها، إلى جانب تحديد المجالات أو القطاعات التي سيتم فيها تشغيل أصحاب الشهائد العليا ممّن طالت بطالتهم باعتبار أن هناك مجالات تتميّز بسرعة تطورها ومواكبتها للتكنولوجيات الحديثة كالميادين التّقنية والطبيّة والتدريس... والتي يجب العمل على المحافظة على مستوى كفاءتها المهنية وجودة خدماتها بانتدابها للمتخرجين الجدد وبخاصّة المتميّزين منهم. وأوصوا بالتثبّت من صحّة الشهائد العلمية لهذه الشريحة العمرية المستهدفة للمساهمة في دعم عملية تطهير الوظيفة العمومية وتنظيمها.

وإثر النقاش، تبيّن أنّ مقترح هذا القانون يهمّ عديد الأطراف المتداخلة على غرار رئاسة الحكومة، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط... التي يجب الاستماع إليها بخصوص وجهات نظرها في ما يتعلّق بقابليّة هذه المبادرة للتطبيق في إطار التوجّهات العامّة لسياسة الدولة مع الحرص على حسن صياغة النص قانونيا وفي الشكل والمضمون وجعله متناغما مع دستور 2022 والقوانين ذات العلاقة.

وبعد النقاش، قررت اللجنة بإجماع الحاضرين توسيع الاستشارة في شأن مقترح هذا القانون ودعوة رئاسة الحكومة في مرحلة أولى، للاستماع للهيئة العليا للوظيفة العمومية.

كما طلبت اللجنة من جهة المبادرة العمل على إثراء شرح الأسباب وإعادة صياغة بعض الفصول حتى لا تتعارض مع مقتضيات الدستور وتكون ملائمة لمعايير الصياغة القانونية. وتمّ الاتفاق على طلب إبداء رأي لجنة التشريع العام في هذا المقترح في الجوانب ذات العلاقة باختصاصها.

2. مقترحات التكوين الأكاديمي:

بخصوص تحديد المحاور المقترحة للتكوين في إطار البرامج والأنشطة التكوينية التي تعتزم الأكاديمية البرلمانية تنظيمها بالتنسيق مع اللجنة وفقا لحاجياتها وبالنظر لمجالات اختصاصها، تقدّم أعضاء اللجنة في هذا الإطار ببعض المقترحات الأولية على غرار التفكير والتوجّهات الاستراتيجية، المتابعة الاستراتيجية،

التخطيط الاستراتيجي على مستوى الأمن الغذائي والطّاقي، كيفية إعداد مخطط التنمية... والتي سيتم استكمالها بصفة نهائية لاحقا.

3. بقيّة نقاط جدول الأعمال:

في ختام جلستها، قرّرت اللجنة مواصلة النظر في الاستشارة المعروضة على مجلس نواب الشعب من قبل الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار. كما قرّرت تأجيل النظر في مقترح القانون عدد 2023/35 المتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات إلى جلسة قادمة وذلك حتى يتسنّى لأعضاء اللجنة الاطلاع عليه قبل تناوله بالنقاش والدرس.

II. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

- الاستماع إلى رئاسة الحكومة أو من يمثّلها حول مقترح القانون عدد 2023/23،
- استكمال المقترحات النهائية بخصوص محاور التكوين في الاجتماع القادم بين مكتب اللجنة ومصالح الأكاديمية البرلمانية،
- مواصلة النظر في الاستشارة المعروضة عليها من قبل الاتحاد البرلماني العربي بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار لمزيد التّدقيق والتعمّق في المضامين،
- تأجيل النظر في مقترح القانون عدد 2023/35 إلى الجلسة المقبلة.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

شفيق الزعفوري **صالح السالمي**